الإخفاق والفوضى في دارفور

لاري مـِنير

كيف جعل المجتمع الدولي نفسه في حل من الالتزام تجاه أحداث العنف المنظم في دارفور، والذي بدأ في مطلع عام ٢٠٠٣؟ لماذا أخذت عملية الاستعداد لمواجهة الأزمة وقتا طويلا، ولماذا لم تستطع منظمات الإغاثة الإنسانية مواجهة التحديات الناتجة عن الأزمة بالكفاءة المطلوبة؟

يوفر التحليل بعض الأجوبة لست دراسات تقييمية، أجرتها الوكالات الأعضاء في شبكة التعلم الفعال للمسؤولية والأداء في العمل الإنساني (ALNAP) الخاص بأدائها[١]. لقد صدمت لدى مراجعتي الدراسات التقيمية نتيجة لتفشي الشعور بالإحباط والفشل، حيث لم تقيّم أي وكالة استجاباتها للأزمة أو حتى استجابة النظام على أنه كاف.

يبدو أن وكالات العون تفضل أن تتحدث إلى مجلس الأمن عن الصعوبات بدل المشاركة في حلها

لقد أثار بطء الاستجابة الدولية شكوكا حول قدرة نظم الإغاثة الإنسانية على تأمين الحماية والمساعدة اللازمين بكفاءة في الحالات الطارئة. حيث استغرق بناء أسس ثابتة لعمليات الإغاثة ما بين ١٢ و١٤ شهرا منذ بدء الأزمة في أوائل عام ٢٠٠٣، وذلك نتيجة لحجم منطقة دارفور وموقعها الجغرافي المنعزل، وحساسية مفاوضات السلام بين الشمال والجنوب، إضافة إلى إلحاح حالات طارئة في أماكن أخرى، وأهم من كل هذا العوائق التي وضعتها الحكومة السودانية. في حين كانت وكالات الإغاثة، تحاول جاهدة تلبية الحاجة المتزايدة إلى المساعدات الإنسانية، نتيجة ارتفاع أعداد الأشخاص المحتاجين الذين يسهل الوصول إليهم. وكان تركيز المعونات على المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السودانية.

كان أحد التطورات الإيجابية التي حققتها وكالات الإغاثة مبعثه القلق حول العنف ضد المرأة، والتركيز على الحاجة إلى ترتيب الحماية حسب الأولوية، حيث كانت منظمة «أطباء بلا حدود-هولندا»، قد أشارت في الدراسة التي أجرتها إلى أن حالات الوفاة نتيجة العنف كانت أكبر من تلك التي تسبب بها سوء التغذية أو الأمراض.

وفي نطاق آخر، شاب مسؤولية توفير الحماية الكثير من الفوضى حيث أشارت منظمة اليونيسيف في دراستها إلى «عدم وجود تكليف واضح حول توفير الحماية للأشخاص النازحين داخليا لدى أي من الوكالات التابعة للأمم المتحدة»، وكان فريق التقييم التابع لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR) قد ذكر في دراسة أجراها منتصف عام ٢٠٠٤ أنه لم يكن هناك استراتيجية ثابتة لتأمين الحماية داخل مخيمات اللاجئين في مدينة تشاد وما حول هذه المخيمات من مناطق محيطة.

كانت الاستجابة للأزمة في دارفور تشبه مثيلاتها في الأزمات الكثيرة السابقة. حيث أشارت الدراسة التي قادها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى أداء العديد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة على أنه غير مرض، وإلى عدد المنظمات غير الحكومية القليل نسبيا، والتي تعتبر فعّالة في ضوء الخبرات التي تمتلكها وقدرتها على إيصال المساعدات الإنسانية وردم الثغرات في الظروف الصعبة.

وعلقت دراسة أخرى على كون النسبة العالية من موظفي الأمم المتحدة في دارفور هم من الذين يفتقرون لأي خبرات سابقة. فيما أشارت دراسة أخرى إلى تحول مسار وكالات الغوث وتبدلها من إيصال المساعدات، إلى الدعوة لتأمين الحماية و احترام حقوق الإنسان، مضيفة أن هذه الوكالات تفضل أن تتحدث إلى مجلس الأمن عن الصعوبات بدل المشاركة في حلها. إلا أن هذا التبدل لم يعط الثمار المرجوة من تعزيز للموقف، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو الدبلوماسي أو العسكري.

أما في ما يتعلق بقضية الإبادة الجماعية بالغة الحساسية، فكان تأثير المقارنة بينها وبين تلك التي حدثت في رواندا ذا تأثير محدود، حتى أن جهود جماعات حقوق الإنسان ووكالات الإغاثة لتسمية ما كان يحدث بـ»أعمال إبادة جماعية» كان ينظر إليها، من قبل بعض وكالات الإغاثة، على أنها تعقيد لوظائفها. وكان رد فعل السلطات السودانية تجاه النقاش الدائر حول أعمال الإبادة الجماعية على أنها حملات تستقصد السودان والمسلمين.

منذ تعييني هناك عام ١٩٧٢ ، وكشخص كانت له علاقة مع الأوضاع بالسودان من حين لآخر، فاجأتني الكيفية التي تعاملت بها وكالات الإغاثة مع الصعوبات في دارفور، إذ لم تتعلم من دروس سابقة حول السودان نفسه، بالإضافة إلى مناطق أخرى. وفي السياق نفسه ذكرت إحدى الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة أنها فوجئت من عدم أخذ العبر من التجارب السابقة مثل: بناء مخيمات على مقربة من الحدود، والصعوبات في تعداد اللاجئين، وتوفير الحماية للنساء اللواتي يجمعن الحطب. إضافة إلى المشاكل المتعلقة بجعل عمليات اتخاذ القرار لا مركزية، وكذلك رفع معنويات الموظفين.

بعد تفحص هذه الدراسات التقيمية، توصلت إلى الاعتقاد بتفوق الأطراف المتنازعة في السودان على المجتمع الدولي من حيث تعلم كيفية مراوغة وإحباط الأعمال التي تهدف إلى توفير المعونات الإنسانية الذي لم يتقن استخدام ثرواته الضخمة بشكل فعال بعد.

يدير لاري منير مشروع «النزعة الإنسانية والحرب» في مركز فاينستاين الدولي للمجاعات في قسم علم وسياسة التغذية في جامعة تافتس، بوسطن.
http://nutrition.tufts.edu

بريد إلكتروني:
Larry.Minear@tufts.edu

١.قاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) عملية التقييم التي أجريت بين الوكالات إضافة إلى دراسات فردية أجراها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومنظمة أوكسفام الدولية لمكافحة الفقر (Oxfam) إضافة إلى تعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان، منظمة كير (CARE) ومنظمة أطباء بلا حدود (MSF) في هولندا ومنظمة اليونيسيف (UNICEF) و إدارة التنمية الدولية (DFID).